الفعل المضارع
بين الإعراب والبناء

إعداد

الدكتور / حسام النادي

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل المضارع بين الإعراب والبناء

د / حسـام النـادي **

من الثابت أن النحاة قسموا الكلام المفيد على ثلاثة أقسام؛ اسم، وفعل،وحرف. وذلك بدءا من سيبويه[1]، و قد اقتنعوا بهذا التقسيم ، بل وعللوا له تعليلات ــ في غالبها ــ منطقية، وضحها العكبري[2] بقوله:(إنما علم كون الكلم ثلاثا فقط من وجهين:أحدهما أن الكلام وضع للتعبير عن المعاني، والمعاني ثلاثة:معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه،ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فكانت العبارات عنها كذلك. الثاني أنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في النفس، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه) .

ومن ثم فقد قاموا بترتيبها فيما بينها ، فجعلوا الاسم مقدما على قسيميه الآخرين ، يليه الفعل متقدما على الحرف[3] . وعللوا تقدم الأسماء لا على سبيل الوجود والنشأة ، وإنما لسبب آخر؛ (فالأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ، ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطقا بهما معا ، ولكل حقه ومرتبته)[4]. فالتقدم هو في الرتبة .

ووضع النحاة لكل قسم من الأقسام الثلاثة من الكلام تعريفا وحدا. فالاسم ، ما دل على معنى في نفسه مجرد من الزمن، والحرف ما دل على معنى في غيره فقط ، والفعل هو (كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل)[5]، أو هو (ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء)[6].

ولو أردنا أن ننظر إلى الفعل بوجه خاص ــ باعتباره موضوع البحث ــ لوجدناه إذن بناء (على أوضاع النحويين ما دل على حدث، وزمان ، ماض، أو مستقبل ...

(*) مدرس في قسم النحو الصرف والعروض ــ كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

[1] انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ١٢ .ولا شك أن هناك تقسيمات أخرى ، إلا أن هذه أشهرها .

[2] اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٣ . وانظر كذا : أسرار العربية : ٣،٤، والإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤١ ــ٤٣ ، وفيه [والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمن أو شاك] .

[3] الإيضاح : ٨٣ ، وأسرار العربية : ١٧ .

[4] الأشباه والنظائر (تحقيق : عبد العال سالم مكرم) : ١ / ١٨٣ .

[5] أسرار العربية : ١١ .

[6] اللباب : ٤٨ ، والسابق : نفس الصفحة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل، فإن دل على حدث وحده فهو مصدر،... وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان)[٧].

والقول السابق ــ بدلالة الفعل على الماضي والمستقبل فقط ــ يقودنا إلى الحديث عن تقسيم النحاة للأفعال. وهم قد قسموها بناء على مفهومها ؛ و هو دلالتها على الزمن ، وإذا كان الزمن غير ثابت أو دائم، بل هو متغير متنوع[٥] ، فلابد أن ما يدل عليه ويشير إليه سيكون متنوعا. وسنراهم هنا قد اتفقوا على أن الأفعال ثلاثة، إلا أنهم اختلفوا في تحديدها؛ وافترقوا إلى فريقين الأول **البصريون**:الذين يرون أن الأفعال على ثلاثة أقسام[٨] ماض ، ومستقبل ، وحال . والفريق الثاني : **الكوفيون**: ويرون أن الأفعال على ثلاثة أيضا ، هي : الماضي ، والمستقبل ، وهو ما في أوله الزوائد الأربع ، نحو يقوم وأقوم ونقوم ونقوم ، والثالث : الفعل الدائم وهو الحال ، وهو قائم وذاهب وأشباههما . وهذا الأخير هو ما تعارف عليه البصريون باسم الفاعل .ولا شك أن هذا الذي ذكره الكوفيون بالفعل الدائم منتقض من أمور عدة؛ فهو اسم فاعل، أي " اسم " وليس فعلاً بكل المقاييس ،التي ذكرها النحاة و أفاضوا فيها القول. كما انه ليس هناك فعل دائم. ويرد على فعل الحال الذي ذكره البصريون التساؤل المطروح نفسه على الفعل الدائم لدى الكوفيين ؛ فليس هناك في الحقيقة فعل يبقى زمانين ، ماض ومستقبل في نفس الوقت ، فضلا عن الدوام ، كذا لا ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو المستقبل، فالزمان من صنع الله، ومن شأنه الاطراد في الحركة ، فليس هناك توقف في الزمن، بل هو في حركة دائبة { لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكلٌ في فلك يسبحون } ونرانا نقدم على زمن كان في عداد المستقبل منذ "لحظة" ، وسرعان ما يُعَدُّ ماضيا بعد بدء مجيئه . ويؤكد الزجاجي ذلك بأن (الفعل في الحقيقة ضربان ــ كما قلنا ــ ماض ومستقبل ، فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم على الوجود . والفعل الماضي ما تقضى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من

---

[٧] الإيضاح : ٥٢ ، ٥٣ .

[٥] انظر ابن يعيش : ٧ / ٥ .

[٨] في أسرار العربية (ص٣١٥): [فإن قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ؟ قيل : لأن الأزمنة ثلاثة ، ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك ؛ زمان وجد فيه ، وزمان خُبِّر فيه عنه . فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع ، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في الوقت الماضي ، وأول الوقت المستقبل ، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولا أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا ... فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت سيقوم زيد فيصير مستقبلا لا غير)[٩]. إلا أن هذا الكلام مردود عليه من آخرين: (فأقسام الفعل ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ؛ لأن الفعل اشتق من المصدر ليدل على الزمان[*] ، فينبغي أن ينقسم بحسب انقسامه ، ولا أحد ينكر زمن الحال وهو الآن ، فكذلك الفعل الدال عليه ، فهو واسطة بين الماضي والمستقبل ، ولذلك قال الله تعالى : { له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك } قالوا : أراد الأزمنة الثلاثة. ومنه قول زهير :

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم

وأنكر قوم فعل الحال، واحتجوا بأن ما وجد من أجزاء الفعل صار ماضيا ، وما لم يوجد فهو مستقبل ، وليس بينهما واسطة . والجواب أن النحويين يريدون بفعل الحال فعلا ذا أجزاء يتصل بعضها ببعض كالصلاة والأكل ونحوهما ، وهذا يعقل فيه الحال قسما ثالثا ، لأنه يشار إليه وهو متشاغل به لم يقضه ، ويفرق بين حاله الآن وحاله قبل الشروع وبعد الفراغ)[١٠].

---

[٩] الإيضاح : ٨٦، ٨٧ .

(*) رفض السهيلى وشيخه ابن الطراوة دلالة الفعل على الزمان ، وجعلا انقسام الفعل باعتبار أحوال الحدث "وليس الزمان" من حيث الوجود والعدم . يقول السهيلى (نتائج الفكر ص ٦٦) [وأما دلالته على الزمان فقال النحويون : بالبنية . وهو لا يدل على زمان البتة . وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث ، من المضى والاستقبال والحال . وأما الزمان الذى هو حركة الفلك ، فلا يقتضيه الفعل الذى هو حركة الفاعل ، وإن كان مقارناً له ؛ لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر وكذلك قال سيبويه فى أول الكتاب : "أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع" يعنى : لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه ، لأنه لم يتقدم غير ذكر الأحداث] .

[١٠] اللباب : ١٣، ١٤ . وانظر ابن يعيش : ٧ / ٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا رأي وجيه مقبول ، و لا شك أن للنحاة منطقا مبنيا على نظرتهم للغة ، ولهم أيضا مصطلحاتهم المبنية أيضا على تصورات خاصة بمنهجهم ورأيهم ككل. ومما لاشك فيه أن لأصحاب كل صناعة – والنحو صناعة – أدوات ومصطلحات ، لا نستطيع أن نصفها بالصحة أو بالخطأ إلا بناء على منهج وتصور أصحاب الصناعة أنفسهم . وعليه ففصل الحال بهذا المفهوم الأخير مقبول من وجهة نظر الباحث .

ويقودنا قول الزجاجي السابق إلى حقيقة أن فعل الحال هو ما يدل بصيغته على الوقتين معا: الحال ، والمستقبل، ويتحدد لأي من الوقتين بقرائن أخرى في الكلام. وبالتالي يرد ها هنا سؤال : لماذا لم ينفرد فعل الحال بلفظ أو صيغة تفصله عن المستقبل كما كان للماضي لفظ يعرف به ؟ وقد أجاب البصريون عن هذا بقولهم (لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة ... قوي فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شَبَه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة ... كذلك جعل فعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسماء حين ضارعها. والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها ، فبقي على حاله)[11]. أي مبنيا ذا دلالة واحدة هي المضي .

وبالتالي فإن المضارع قد أعرب بناء على مضارعته الأسماء ، بسبب دلالاته المتعددة مثلها . ولكن قبل الحديث عن سبب إعراب المضارع ، أود أن أذكر ما قاله النحاة من قبل حول بناء الأفعال أو إعرابها بوجه عام .

البصريون وأكثر النحاة على أن الأصل في الفعل البناء، والأصل في الاسم الإعراب؛ (لأن الإعراب دخل في الكلام للفصل بين الفاعل والمفعول ، وليس في الفعل فاعل ولا مفعول ، فصار كالحرف)[12]. إذن الإعراب دائر حول هذه المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، والفعل خال من هذه المعاني بطبيعة الحال. إلا أن المضارع لما أشبه الاسم أُعرب . والإعراب هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا، ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل[13].

---

(11) الإيضاح : ٨٧، ٨٨ .

(12) اللباب : ١٥ .

(13) اللباب : ٥٢/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعترض الأستاذ/ "الجواري" على تعريف النحاة هذا للإعراب ، بل ويؤكد أننا بهذا التعريف نعرب الاسم والفعل معا ، وهو يقول (إننا لو نظرنا إلى الإعراب على أنه تغير آخر الكلمة بحسب تغير مواقعها ، وتصرفها في المعاني المختلفة ، لتبين لنا أن كل الأفعال معرب ؛ الماضي معرب لأنه يفتح ويسكن ويضم ، فهو مفتوح الآخر إذا تجرد من اللواحق التي يسمونها ضمائر الرفع كذهب ورمى ، أو اتصل بألف الاثنين كذهبا ورميا ودعوا ، وهو ساكن الآخر إذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة، كذهبتُ ، وذهبنا ، وذهبْن ، ورميْتُ ورمينا ورميْن . وهو مضموم الآخر إذا اتصل بواو الجماعة، كذهبوا . والأمر معرب كذلك ، لأنه يسكن مجردا صحيح الآخر ، كاذهب وتعلم ، ويجزم كالمضارع إذا كان معتل الآخر ، أو متصلا بألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة كاذهبا واذهبوا واذهبي . وساكن الآخر إذا اتصلت به نون النسوة كاذهبْن)[١٤].

فهو يرفض فكرة أن تغير الآخر بعامل هي سبب الإعراب، وينتقض (الذين يذهبون مذهب قدامى النحاة فإن الإعراب عندهم بعامل، وكل أثر يحدثه العامل في اللفظ فهو إعراب . فالمضارع عندهم معرب ؛ لأنه تدخله عوامل الإعراب ــ على حد ما يزعمون ــ كأدوات النصب ، وأدوات الجزم ، أو العامل المعنوي ، وهو التجرد من هذه العوامل اللفظية في حالة الرفع)[١٥]. ثم يبين السبب الحقيقي للإعراب في الأفعال والأسماء معا ، وهو تصريف الكلمة في الكلام ، ويعتبر أنه (من هذه الجهة دخل الإعراب إلى الفعل المضارع ، وهو إذن معرب من وجهين : إعراب الأفعال : وذلك هو التصريف الذي يكون في الأفعال جميعا ، وهو اللواحق التي يسمونها " ضمائر " أحيانا ، كألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة . ويسمونها " حروفا " أحيانا أخرى ، كتاء التأنيث الساكنة ... هذا هو الوجه الأول وفيه يضارع المضارع سواه من الأفعال ، أو يشابهها . أما الوجه الثاني : فإعرابه بالحركات أو ما ينوب عنها، كما يعرب الاسم فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ولكنه لا يجر ، لأن معنى الجر لا يدخل عليه ، لأنه مختص بالأسماء ، وهو يختص بمعنى الجزم ؛ فيجزم بالسكون . ومعاني الإعراب في الفعل

---

[١٤] نحو الفعل لأحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ص٦٠، ٦١ .

[١٥] السابق : ٦١ . والرفع بسبب التجرد من العوامل صحيح ولكن في حق المبتدأ فقط كما قرر النحاة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توافق من حيث الأساس معاني الإعراب في الاسم، فالرفع للإسناد في الأسماء ، وهو كذلك في الأفعال ، فإنها ترتفع إذا تجردت للإسناد ، كما يتجرد الخبر للإسناد فيرتفع ، كقولك " زيد قائم " ، فإذا دخله ما يشاركه في الإسناد ، كالفعل الناقص نصب ، مثل ، كان زيد قائما " بل إنه قد يجر إذا اتصل به حرف جر زائد، ولاسيما بعد النواسخ الناقصة كليس وما ونحوهما ، مثل : " ليس زيد بقائم " و" ما زيد بحاضر" وهكذا الفعل المضارع إذا تجرد كما يتجرد الخبر ، فهو مرفوع ، وإذا دخله ما يحدد معناه ، انحط عن الرفع إلى النصب أو الجزم ، ولكل من النصب والجزم معناه)[١٦]. وقد يفهم من رفضه فكرة الإعراب بعامل ، أنه يرفض وجود العامل في حد ذاته ، وهذا غير صحيح ، فهو من (الذين ينظرون إلى العامل نظرة أعمق، وأكثر تمحيصا،فيردُّون العامل إلى المعنى ، حتى العوامل اللفظية،فإن أثرها هو أثر معناها في اللفظ الذي يليه اسما أو فعلا)[١٧] فأدوات نصب المضارع كلها تمحِّض الفعل لمعنى الاستقبال، بحيث إن الفعل المضارع ينصب إذا كان خالصا لمعنى الاستقبال . ويجزم إذا تعين لواحد من المعاني الآتية : المضي ، أو الطلب ، أو الشرط . إذن العامل النحوي ــ لديه ــ يعمل بمعناه لا بلفظه ، وأثره الحادث في المعمول إنما هو المعنى الذي يدخله عليه ، وليس الحركة أو تغير الآخر فقط و إلا فإن الأفعال كلها معربة من حيث إنها يتغير آخرها تبعا لمواقعها في الكلام دون تفريق بين مضارع أو غيره .

والحق أن هذا الرأي فيه قدر من الوجاهة، إذ إنه يقر بأن هناك سببا في إعراب الكلمات في الكلام ، وأن هذا السبب لا مانع من أن نسميه عاملا ، ويتفق في هذا مع النحاة ، إلا أنه يختلف معهم في ماهية هذا العامل ،فالعامل عنده معنوي ، وهو قابلية الكلمة للتصريف في الكلام ، مما يتيح لها قدرا من توافر معاني عدة في الكلام . وهذا الشأن من التصريف متوافر في كل من الاسم والفعل ، بل إنه ــ حسب رأيه ــ متحقق في الفعل بصورتين معا، فتصرفه في الكلام من حيث اتصاله باللواحق من ضمائر ، أو حروف، صورة أولى ، إلا أنه يشترك فيها معه سائر الأفعال ، والصورة الثانية إعرابه بالحركات أو ما يشبهها ، وهو في ذلك مثل الأسماء، ومختلف عن الفعلين الآخرين .

---

[١٦] السابق : ٣٤ ــ ٣٦ .

[١٧] السابق : ٦١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غير أن انتقاضه هذا مع ما فيه من الوجاهة ، يرِد عليه أنه قد بناه بنـاء علـى وجهة نظر النحاة ، ورؤيته لنظر النحاة يشوبها بعض الغموض ؛ فالنحاة لم يذكروا تغير آخر الكلمة مع اختلاف مواقعها في تعريفهم للإعراب ، فقط ودون النظـر إلـى سـائر المؤثرات والضوابط الأخرى التي وضعوها . فقواعد النحاة ــ بحق ــ كُلٌ متكامـل ، لا نستطيع أن نأخذ قاعدة منها ونفصمها عن إطارها النظري الشـامل ، ثـم ننقضـها ، أو نحاول إيجاد سبيل لعدم اطرادها (وهو وارد لاتساع هذه اللغة وغزارتها) . فقـد قـال النحاة إن الإعراب هو تغير آخر الكلمة بحسب تغير مواقعها ، وتصرفها في المعـاني ، وهم غير غافلين سائر قواعدهم الأخرى من المطابقة ، والترتيب ، والتضمين ..إلخ ، ولو كان الأمر كما يُزْعم الآن ، من أن الإعراب هو التغيير فحسب، لكان قول النحاة إن مثل " عصا وهدى " معربتان عبثا ؛ لأنه لا تغيير حادث لهما ــ وأمثالهما ــ مع تغير العامل والموقع الإعرابي ، إلا أنهما معربتان ــ وإن لم يظهر هذا الأثر الحادث للعامل عليهمـا مع تغير المواقع لهما ــ لأسباب أخرى ؛ منها عدم ورود أسباب البناء ، وجواز تنوينهما، وتثنيتهما وجمعهما [إذ لا يثنى ولا يجمع إلا المعرب في قواعدهم المقررة] . ومن ثم لا نستطيع أن نقول إن الأفعال كلها معربة لمجرد تغير آخرها في الجمل ، فيدخل في ذلـك الماضي والأمر مع المضارع ، ونزعم أن ذلك هو" قول النحاة ومنطقهم المخالف لطبيعة اللغة" ؛لأن النحاة إنما قالوا إن التغير لا بد أن يكون مقرونا بعامل ، وهـم قـد حـددوا العوامل ولم يتركوها مشاعا ، بحيث يدخل ضمن هذه العوامل الضـمائر المسـندة إلـى الأفعال (؟) فما قال بهذا نحوي قط ، بل الذي يفهم من قواعدهم أن هذا التغير الحـادث للأمر والماضي حين اتصاله بالضمائر إنما هو لأسباب صوتية غير مسـألة العامـل، أو التغير، فضمة الميم في نحو " قامُوا " من أجل مناسبة صوتية ، وهي مناسبة الواو اللاحق بها ــ ضميرا غير عامل للفعل ــ وهو حرف مد ولين. وليست ضمة إعراب . ثـم إن قوله بعد ذلك: إن" الرفع للإسناد في الأسماء ، وهو كذلك في الأفعال ، فإنهـا ترتفـع إذا تجردت للإسناد " منتقض بما قاله في مكان آخر له(*) (إن الفعل يغلب فيه البنـاء فهـو أصل فيه ؛ لأنه يلزم في أغلب أحواله موقعا واحدا من الكلام ، وهو موقع المسند) (؟!). أما قوله عن " توافق معاني الإعراب لكل من الاسم والفعل " فهـذا القـول إنمـا هـو

(*) وهو " نحو المعاني " ص٥٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قول الكوفيون ، الذين يرون أن الفعل يدل على معاني مختلفة أيضا مثل الاسم ، وبالتالي فالإعراب فيه أصول مثل الاسم ، وهو قول فيه خلاف ، وسنعود لهذه النقطة فيما بعد إن شاء الله. ثم إن الرفع عند البصريين هو علم الفاعلية ، وقد حُمل المبتدأ عليه في ذلك لأنه مسند إليه ، وعنده الرفع للإسناد بوجه عام ، ولذلك يدخل فيه المبتدأ والفاعل، فكل منهما مسند إليه، ويدخل كذلك الخبر و المضارع، إذ كل منهما مسند .وهذا رأي مقبول ومريح، ويتبع مبدأ " الاقتصاد في العلم " ، وهو مشابه لقول صدر الأفاضل الخوارزمي؛ أحد النحاة القدامى حين يتحدث عن رفع المبتدأ والخبر (أما الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع،أما شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه يشبه الفاعل من حيث إنه مسند إليه،كما أن الفاعل كذلك،وأما شبه الخبر للمرفوع فلأنه يشبه الفعل المضارع نحو" يضرب زيد "من حيث إنه خبر عن غيره،وهو متناول للحال،والاستقبال، كما أن الفعل المضارع كذلك)[18] فقول الخوارزمي إن المضارع خبر عن غيره هو ما دل عليه – بوضوح – الجواري بأنه " مسند "[**] ، إلا أن القول بالإسناد للرفع فيه اختصار ودقة. أما قوله عن الخبر " فإذا دخله ما يشاركه في الإسناد كالفعل الناقص نُصب " ففيه نظر؛ إذ إن المعنى قائم ، وهو أن الخبر مازال مسندا للمبتدأ ، والنحاة أنفسهم القائلون بموجب العمل للعامل في المعمول أقروا أن القول بخبر "النواسخ " إنما هو على سبيل التقريب ؛ وعلى سبيل المثال فقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني من باب "ظننت" نصب على الحال ، لا على المفعولية خلافا للبصريين القائلين بالنصب تشبيها بالمفعولية (لأنه [أي خبر الناسخ] هو خبر المبتدأ بعينه. قال ابن بابشاذ: والصواب أن يقال:خبر الاسم المرتفع بـ" كان "،وإنما يقال: خبر " كان " تقريبا للمبتدئ)[19].وهذا يوضح عنايتهم بالمعنى، وهو الأمر نفسه الذي جعلهم يقولون إن " قائم " في قولنا " ليس زيد بقائم " مجرور لفظا فقط ، أما من جهة المعنى فما زال " قائم " خبر المبتدأ " أو الناسخ تقريبا للمبتدئ " .فهل كان النحاة حقيقة لا يفهمون من الإعراب إلا أنه التغير الشكلي أو اللفظي للكلمات في الجمل ، مما يتيح – لعدم دقة هذا الرأي – أن تكون كل الأفعال معربة بجانب الأسماء ؟! .بالطبع لا ، والذي أعتقده أن ذلك لم يكن

---

[18] التخمير في شرح المفصل : ١ / ٢٥٦، ٢٥٧ .

[**] وقد رأينا – في الأول أن هذا هو تعريف العكبري للفعل " هو ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء " .

[19] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي : ١٢٢ . وكذا ابن يعيش (١٠٣/١) : [وأما قولهم خبر إن وخبر كان فتقريب ؛ لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في حسابهم قط ، فهم قد تعرضوا لهذه النقطة نفسها من قبل ؛ فالعكبري يقر صراحة أن (الإعراب معنى لا لفظ ؛ لأربعة أوجه...)[٢٠]، وابن الأنباري يتساءل (فإن قيل : هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها ؟ قيل : الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ، ليس للفظ فيهما حظ ، ألا ترى أنك تقول في حد الإعراب : هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل،وفي حد البناء: لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون ؟ ولا خلاف أن الاختلاف و اللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ ، والذي يدل على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء ، فدل على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء [*]هو اللزوم)[٢١]،كما(أن الحركة والحرف يكونان في المبني،وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون السكون إعرابا ، وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى)[٢٢]. إذن ليست الحركات الإعرابية هي الإعراب ، ولا اختلاف الحركات هو الإعراب نفسه ، وإنما الحركات علامات الإعراب ، التي ترد على الكلمة بناء على إعرابها في الكلام . والآن وقد عرفنا أن الفعل المضارع يعرب من دون فعلي الأمر والمضي ، وبالتالي تتوارد عليه علامات الإعراب المختلفة بناء على موقعه الوظيفي في الكلام ، يجدر بنا أن نتحدث عن السبب في إعراب المضارع فقط .

أُشتُهر ــ بين النحاة ــ أن العلة في إعراب الفعل المضارع إنما هي مشابهته للأسماء، إذ (إن حق الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة) على حد قول الزمخشري، و(قال الخليل وسيبويه[٢٣] وجميع البصريين:

---

[٢٠] اللباب : ٥٣ ، وانظر ما بعدها .

[*] قال العكبري في اللباب:١/٦٦ : [والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت ن كبناء الحائط ، ومنه سمي كل مرتفع ثابت بناءً كالسماء . وبهذا المعنى استعمله النحويون على ما سبق].

[٢١] أسرار العربية : ٢٠ ، ٢١ .

[٢٢] اللباب : ٥٤ .

[٢٣] في الكتاب لسيبويه ــ (تحقيق/ هارون) دار الجيل ، بيروت ــ [فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع:الهمزة والتاء والياء والنون] ص١٣ وانظر ما بعدها ص ١٤ ، ١٥ . وانظر شرح السيرافي على الكتاب (تحقيق الدكتور/رمضان عبد التواب وآخرَيْن) الهيئة العامة للكتاب : ٧٣ ــ ٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستحق للإعراب من الكلام الأسماء،والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء ... فكل اسم رأيته معربا فهو على أصله ... وكل فعل رأيته معربا فقد خرج على أصله)[٢٤]. وأما عن أوجه مشابهة الفعل المضارع[٢٥] للأسماء فقد كان مردها إلى ما قاله سيبويه : (وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليَفعل ، فيوافق قولك : الفاعل ، ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ،... وتقول : سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء لمعنى)[٢٦]. أي إن مشابهة المضارع للاسم تدور حول (التخصص بعد الشيوع ، وقبوله لام الابتداء ، وجريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات)[٢٧]. إلا أن إعراب المضارع لمشابهته الأسماء كان أحد الرأيين المشهورين لدى نحاتنا القدماء وهم البصريون ، الذين خالفهم الكوفيون" أصحاب الرأي الآخر" إذ رأوا أن المضارع لم يعرب لمشابهته الأسماء ، بل لأن الإعراب أصل فيه مثل الاسم تماما ، قال الزجاجي (وقال الكوفيون:أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله وقال بعضهم: الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضا تختلف معانيها كما اختلفت معاني

---

[٢٤] الإيضاح في علل النحو للزجاجي(تحقيق د/مازن المبارك) دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٦م: ص٧٧ .

[٢٥] قال ابن يعيش : [هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع ، ومعنى المضارع المشابه ، يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ، وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع ، يقال تضارع السخلان : إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان ... والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء... فأعرب لذلك ، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب ، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم ، والمشابهة أوجبت له الإعراب] : ٧ / ٦ .

[٢٦] الكتاب : ١ / ١٤ . وانظر كذا : شرح السيرافي : ١/٧٣، ٧٤ ، الإيضاح : ٨١ ، ابن يعيش : ٦/٧. والمسألة في الإنصاف رقم (٧٣) .

[٢٧] أستاذنا الدكتور / محمد حماسة : العلامة الإعرابية في الجملة، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠١م: ص٢٣٧. وانظر كذا : شرح التصريح :١ / ٤٤ ، وعلل النحو للورّاق : ١٩٨ ــ ٢٠٢، وأسرار العربية : ٢٥ ــ ٢٧ ، و شرح ابن يعيش : ٦/٧، وشرح السيرافي :١/٧٣ ــ ٧ . والمسائل المشكلة للفارسي ص ١٠٣ – ١٠٨ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١ / ١٦٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة ، وموجبة ومنفية ، ومجازى بها ، ومأمورا بها ، ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب ، والذكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها،لأنها مثل ذلك أو أكثر ، وإلا فما الفرق ؟)[٢٨]. وعللوا بأنها يدخلها المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة ، قال صاحب ائتلاف النصرة : (ذهب الكوفيون إلى أن الأفعال المضارعة أعربت ؛ لأنها دخلتها المعاني المختلفة والأوقات المطولة ولتجردها من النواصب والجوازم . وذهب البصريون إلى أنها معربة إما لشياعها، وإما لدخول لام الابتداء عليها،وإما لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته وهذا هو الأصح المشهور)[٢٩] أي إن المضارع يتصرف في معناه الذي يختص به وهو الزمن،فيدل على الماضي أو على الحال أو على الاستقبال،(وتصرفه في معنى الزمن هو الذي يقابل تصرف الاسم في وقوعه المواقع المختلفة من التركيب،وإذن فإن إعراب الفعل المضارع يقوم على تصريفه،لأنه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة)[٣٠]. نخلص مما سبق أن للنحاة رأيين مشهورين في إعراب المضارع؛ الأول : الإعراب لمشابهة الاسم، فهو تابع له ، و الرأي الثاني:أن الإعراب أصيل فيه كما أنه أصيل في الأسماء.

نأتي الآن إلى رأي ثالث يرفض قول النحاة: " إن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة "ويبطل هذا الرأي ، ويشرحه بقوله:(وأما وجه بطلانه، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيها بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخرا عن إعراب الاسم، وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم. أما بيان المقدمة الأولى: فلأن الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلابد من أن يكون حكم ذلك الشيء مقدما على حكم هذا المستوجب،وهذا بديهي . وأما بيان المقدمة الثانية: فلأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد، والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد. بيان أن المضارع قد ظفر به حالة الإفراد،أن الواضع وضعه معربا حين كان إفراد الكلم. وبيان أن الاسم لم يظفر به معربا إلا حالة التركيب ظاهرٌ ، وذلك لأن الأسامي في الأصل وضعت عارية عن الإعراب، ألا

---

[٢٨] الإيضاح : ص٧٨.

[٢٩] ص١٢٧ .

[٣٠] "نحوُ الفعل" أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م ص٢٦ ، ٢٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ترى أنك إذا علمت صبيا أفراد الأسامي فإنك تقول: وقت أوقات، حين أحيان، فلا تعربها ألبتة لأنه لا تركيب ، وبيان أن حالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد بديهي.فهذه مسألةٌ صالحة للمذهب)[٣١]. رأيه إذن على النقيض من رأي البصريين[٣٢]،في أن أحقية الإعراب إنما هي للأفعال أصالة من دون الأسماء ، وأن الأسماء فرع عليها في ذلك . كما أنه يخالف الكوفيين أيضا الذين أشركوا الأسماء مع الأفعال في أصالة الإعراب ، بينما هو يجعلها تابعة للأفعال. ولعل رأيه هذا هو الذي جعله يخالف النحاة في تفسيرهم الضمة في : " يزيدُ " في قول رؤبة :

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظُلماً علينا لهم فديدُ

فالنحاة يرون أن " يزيدُ " هنا علم مركب من جملة فعلية محكية ،فيزيد فعل فيه ضمير الفاعل (ولذلك حكاه مرفوعا ، ولو كانت التسمية بالفعل وحده ، لكان من قبيل ما لا ينصرف نحو تغلب ويشكر)[٣٣].

أمَّا صدر الأفاضل فهو يرى أن " يزيدُ " هنا فعل مفرد دون ضمير مستكن فيه،والضمة محكية فيه.ويفسر اعتراضه على رأي النحاة بقوله(الشيء إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقعناه موقع المفرد ، ثم أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد ، والجزء الأول منه قابل

---

[٣١] التخمير : ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

[٣٢] وقد أشار ابن عقيل (١/ ٥١) إلى رأي صدر الأفاضل دون ذكر اسمه بقوله [ونقل ضياء الدين ابن العلج في "البسيط" أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء] .

[٣٣] ابن يعيش:٢٨/١.وقد أشار صدر الأفاضل (التخمير:١٦٦/١) إلى هذا مستنكرا بقوله :[اعلم أنهم – يقصد النحاة– تورطوا في هذا البيت في شيء،وذلك أن الأسماء المعربة إما منصرفة وإما غير منصرفة، ويزيدُ في البيت معرب فلا يخلو من أن يكون منصرفا أو غير منصرف،فإن كان منصرفا فالوجه أن ينجر،وإن كان غير منصرف فالوجه أن يفتح،فما هذا الرفع؟] ثم يقول رأيه بعد ذلك وهو [الوجه الجيد أن نقول:العَلَم متى نُقل عن الفعل المضارع،فإما أن ينقل مع تلك الرفعة،أولا مع تلك الرفعة، فإن نُقل لا مع تلك الرفعة انصبَّ على ذلك العَلَم وجوه الإعراب،وإن نقل مع تلك الرفعة،فالعَلَم أبدا مرفوع، ضرورة أن تلك الرفعة من نفس الاسم،ولذلك لو سميت بخمسة عشر فقلت هذا خمسةَ عشرَ،ففيه الرفع والإبقاء على الفتح] وقد وضح الجواري في (نحو الفعل:٢٨) أن [الرفع مرتبة الفعل عموما لأن الفعل دائما في موقع المسند] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للإعراب ، فإنا نظهر الإعراب في الجزء الأول منه ، بيانه أنا إذا قلنا : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه، فإنه يجوز ، ثم قولنا "ضارب أبوه" بمنزلة الجملة ، لأنه بمنزلة الفعل والفاعل، وقد أوقعناه موقع المفرد ، لأنا جعلناه صفة لرجلٍ ، فإذا أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد أعربنا الجزء الأول منه وهو "ضارب" . و"يزيد" علمٌ منقول عن جملة بمنزلة الجملة ؛ لأنه جملة من حيث الصورة ، غير جملة من حيث المعنى ، والجزء الأول منه قابل للإعراب فوجب أن يعرب ، فهذا هو الاعتراض)[٣٤]. إذن "يزيدُ" علم منقول من الفعل في صورته المفردة دون ضمير– أي دون فاعل – فالفعل معرب في حالته الإفرادية دون تركيب على حد رأيه ، مغايرا الاسم الذي يتوقف إعرابه على التركيب ، ومخالفا النحاة في تلك المسألة .

وقبل مناقشة هذا الرأي أود أن أوضح أن البصريين إنما فسروا المشابهة بين الفعل المضارع والاسم في الإعراب بناء على اعتمادهم مبدأ ركين عندهم ، وهو "الأصل والفرع" ، فالأصل في الإعراب للأسماء لأن الاسم هو الأول ، والأشد تمكنا ، والأخف كذلك ، والأفعال فرع – في الإعراب – لأنها أثقل من الأسماء[٣٥] ، " وإنما هي من الأسماء "[٣٦] ويقصد بأولية الأسماء: (أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال)[٣٧]،لأن الفعل مأخوذ من الاسم ، لا أن المقصود هو الترتيب الزمني أو الأفضلية للاسم على الفعل ، إذ (لم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ، ثم نُطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معا ، ولكلٍّ حقه ومرتبته)[٣٨]. **فلما كان الأمر كذلك** ،وكان (إجماع الجميع على أن الإعراب إنما

---

[٣٤] التخمير : ١ / ١٦٦ ، ١٦٧

[٣٥] وقد فسر الزجاجي(الإيضاح:١٠١،١٠٠)[وجه ثقل الفعل و خفة الاسم ، أن الاسم إذا ذكر فقد دلَّ على مسمى تحته ، نحو رجل وفرس ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل...وقال آخرون إنما خف الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته وثقُل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان ، والحال، وما أشبه ذلك] وانظر كذا سيبويه١/٢١، والسيرافي : ٢/٣٠– ٣١ .

[٣٦] سيبويه : ١/ ٢٠، ٢١ ، فالفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر اسم كما ذكر السيرافي : ٢/ ٣٠ .

[٣٧] شرح السيرافي على الكتاب : ٢ / ٣١ . وانظر : الإيضاح : ص٨٣ ، وأسرار العربية : ص ١٧.

[٣٨] الأشباه والنظائر(تحقيق:عبد العال)١/١٨٣.ومن الطريف ما ذُكِر في التصريح(٢/٩٩)عن إعراب"حبذا أنهما كلمتان[رُكِّبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم] وكأنه ترجمة لقول الصرفيين إن الاسم مشتق من" السموّ "(!)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه ، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، ... وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف)[٣٩]، كان من الطبيعي أن ينظر البصريون في السبب الذي من أجله أعرب الفعل المضارع – مخالفا في ذلك أخويه (الماضي والأمر) المبنيان أصالةً – إذ ليس له معنى وظيفي (فاعل ، مفعول ، مبتدأ .. إلخ) مثل الأسماء، وهم قد ربطوا بين العلامة الإعرابية والمعنى الوظيفي، ومن ثم قصروا دلالة العلامة الإعرابية على الأسماء وحدها ، فلما لم يتحقق في الفعل مادعوه لها في الأسماء قالوا إن إعراب الفعل محمول على الاسم[٤٠]. وبالتالي فإن إعراب الفعل ليس كإعراب الاسم ، وحالات أو " وجوه " إعرابه ليست بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم كما قال الزمخشري[٤١]. ويوضح الدكتور/محمد حماسة موقف الكوفيين بأنهم (رأوا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معا؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود

---

[٣٩] الإيضاح : ٧٧، وقد أجاد صدر الأفاضل في شرحه (قبل اعتراضه) لكلام الزمخشري أن [الأصل في الإعراب هو الاسم ، وذلك لأنه مما تتوارد عليه الأحوال المختلفة واللفظ واحد ، أمّا أنه تتوارد عليه الأحوال المختلفة، فلأنه يتوارد عليه كونه فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ، وهذه أحوال مختلفة ، وأمّا كون اللفظ واحد فظاهر بخلاف الفعل ، فإنه لا أصالة له في الإعراب وهذا لأن الفعل مما لا تتوارد عليه الأحوال المختلفة ، لأنها لو تواردت عليه فإما أن تكون هذه الأحوال التي ذكرناها في طريق الاسم ، أو لا تكون ، ولا وجه إلى أن تكون لأن ورود هذه الأحوال على الفعل مستحيل ولا وجه إلى أن لا تكون ، لأن تلك الأحوال لو لم تكن هذه ، فإما أن تكون كونه ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، أو شيئا آخر، لا وجه إلى أن تكون شيئا آخر يقتضيه الأصل ، ولا وجه إلى أن تكون هذه ، لأنه لا حاجة إلى إيراد الإعراب على الفعل من أجل بيان هذه الأحوال، إذ اختلاف صيغة الفعل نفي بيانها ، ألا ترى أن للماضي صيغة ، وللحال صيغة ، وللمستقبل صيغة، وإنما أعرب المضارع من بين سائر الأفعال لمضارعته الاسم] التخمير : ٢٠٢، ٢٠٣.

[٤٠] انظر العلامة الإعرابية في الجملة:ص٢٣٦. [٤١] التخمير:٣/٢١٧،وقد وضح ابن يعيش (٧/١١) ذلك بقوله[يعني أن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمارة على معنى فالرفع علم الفاعلية،والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وليس في الأفعال كذلك ، وإنما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الأفعال في بعض المواضع ، نحو " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " بالنصب نهيٌ عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهي عنهما مطلقا ، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني)[٤٢].

ويرون ــ كذا ــ أن " معاني الإعراب في الفعل توافق من حيث الأساس معاني الإعراب في الاسم" فمثلا : نصب المضارع بحروف العطف ــ الواو والفاء و أو ــ إنما يكون على الخلاف أو الصرف، وهو عامل معنوي يؤثر النصب في الأسماء والأفعال عندهم كما ذكر الأستاذ / أحمد الجواري[٤٣]. الذي يرى أن (هذا يدل في وضوح على أن الإعراب في الأسماء والأفعال متشابه ، يقوم على معانٍ متقاربة ، فنصب الاسم في قولنا " استوى الماء و الخشبة " مشابه لنصب الفعل في قولنا " لا تأكل السمك وتشرب اللبن "، في أن الواو خرجت في كلا الموضعين عن مطلق الجمع إلى الصرف أو الخلاف)[٤٤].

والخلاصة أنه ــ من وجهة نظر الكوفيين و" الجواري "ــ (إذا كان تصرف الاسم في معناه وفي موقعه من الكلام هو الذي ينتج عنه الإعراب ، فإن ذلك يصدق في الفعل أيضا، ولكن على صورة أخرى، تقوم على طبيعة معنى الفعل، ومدلوله و ما يتميز به عن قسيمه ونسيبه الاسم، إذ إنه يتميز عنه بوجود معنى الزمن المعين ليس غير)[٤٥].

ولكن أليس هذا ما ذكره الزمخشري منذ قليل [وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم] ؟ ثم ماهي هذه المعاني التي تتوارد على الأفعال فتجعله مستحقا للإعراب ؟ إن ما قال به البصريون فيه مقنع ، فـ(اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها ، فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء ، ألا ترى أنا لم نقل إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ، ولا يتغير المسمى به ، وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة ، ومفعولة أخرى . وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى ، وتكون مخبرة مرة مخبرا عنها ، وموجبا لها الفعل ومنفيا عنها ، فهذا بعينه هو الذي من أجله وجب للأسماء الإعراب)[٤٦] .

---

[٤٢] العلامة الإعرابية : ص.٢٣٧

[٤٣] نحو الفعل : ص٣٥.

[٤٤] السابق: ص٤٥، ٤٦ . و المسألة رقم(٧٥) في الإنصاف.

[٤٥] نحو الفعل : ٢٦ .

[٤٦] الإيضاح : ٨١ .

(*) انظر السهيلى : نتائج الفكر ، ص ٦٨ ففيه تأكيد لذلك الكلام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صحيح أن البصريين قد قصروا المعيار الأساسي في الإعراب على المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة والذي تحدد بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وبالتالي قصروا دلالة العلامة الإعرابية على الأسماء فقط ؛ لأن ورود هذه الحالات على الفعل مستحيل ، إلا أنهم لم يقولوا إن إعراب الفعل خالٍ من أي دلالات أو معان في الكلام، وإنما هو خالٍ من الدلالة الوظيفية في الجملة، فقول الزمخشري" ذكر وجوه إعراب المضارع وهي الرفع والنصب والجزم، و ليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم". يعني (ما يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء كذلك)[٤٧]. إلا أن لإعرابه معاني في الكلام ولا شك، يقول الزمخشري موضحا ذلك (فلقولك" ما تأتينا فتحدثنا " معنيان، أحدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي لو أتيتنا لحدثتنا، والآخر ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا،أي منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وهذا تفسير سيبويه)[٤٨]. فهذه دلالات للفعل لم ينكرها أحد ، إلا أنها لم تلق العناية المطلوبة من " منظري البصرة " ، وذلك لوقوفهم عند معاني الكلمات المؤثرة في الإعراب على المعاني الوظيفية . ثم إن قُصد بدلالات المضارع أو معانيه ما اختُص به من الزمن الماضي،أو الحاضر ، أو المستقبل فإن ذلك لا يؤثر في الإعراب في شيء، في الحقيقة ، وإنما الذي يؤثر فيه الإعراب ــ استعمالا وليس كلاما نظريا ــ من عدمه " الأسماء "فلو لم تعرب لالتبست المعاني بعضها ببعض ، يدلك على ذلك أنك لو قلت " ما أحسنَ زيدا " لكنت متعجبا،ولو قلت " ما أحسن زيدٌ " لكنت نافيا،ولو قلت " ما أحسنُ زيدٍ " لكنت مستفهما،فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي،والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، و لا يورث لبسا فيها)[٤٩]. ويفسر الجواري ــ في موضع آخر[٥٠]ــ جزم المضارع في الشرط وفي جواب الطلب وخلوه من حركة الإعراب ــ وهو معرب بالأصالة من وجهة نظره ــ بأن المضارع في تلك المواقع (ناقص الدلالة ،لأنه ليس بواقع في أي زمن من الأزمان

---

(٤٧) ابن يعيش : ٧ / ١١.

(٤٨) السابق : ٧/ ٢٧، ٢٨ .

(٤٩) أسرار العربية : ص٢٤ ، ٢٥ .

(٥٠) نحو الفعل : ص٥٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التي يدل عليها الفعل، وهي المضي، والحال ، والاستقبال، وخلو الفعل من هذا المعنى هو الذي يجعله غير مستحق لحركة الإعراب، التي تدل على واحد من هـذه المعـاني) لأن (الإعراب في الفعل متعلق أشد التعلق بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم (!) ، فكلما كـان الفعل واسع الدلالة ، كثير التصرف في معناه الذي يختص به ، وهو الزمن ، كان ذلـك أدعى لأن يلتحق بالاسم في أحوال الإعراب)[٥١]. ويقول عن جزم المضارع أيضـا فـي موضع آخر[٥٢] : (والجزم حالة إعراب تختص بالفعل المعرب وهو الفعل المضـارع ، ولا مدخل لها في الأسماء ؛ لأن معناها لا يلابس الأسماء) وهو قريب من قول المازني معللا لحالة الجزم نفسها : (إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه، لأن الفعل لا حظ له في الإعراب ، وإنما حظه في السكون ، فأعرب الفعل لمـا حـلّ محـل الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله)[٥٣] يعنـي إلـى البنـاء ، وأصل البناء السكون . وهما وإن كانا متقاربين إلا أن قول المازني عندي أضبط ؛ لأنـه مساير للقواعد البصرية التي ينتمي إليها والتي يحوم الكوفيون حولها ، وذلك لأن الجـزم لم يدخل الأسماء لأن (الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق ، وقد وفت الحركات بذلك المعنى . وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، وليس ثم معنى رابع يدل عليه الجزم)[٥٤]. وهذا الكلام مهم في بيان مغزى البصريين من مسألة " المعنـى فـي الإعراب " ، فهم يقصدون من الإعراب الإفهام في الكلام ، وإزالة الإلباس التي لا يحققها – من وجهة نظرهم – إلا ما وضعوه " أو افترضوه " من معاني الفاعليـة والمفعوليـة والإضافة ، ومن ثم لا مكان لمعنى رابع يحدث إلباسا في الكلام ، و يقتضي – من ثم – أن يدخل علامة أخرى على الأسماء غير الرفع والنصب و الجر ، ولذا لم تجزم الأسماء. ومن هنا نفهم معنى قول البصريين : إن الجزم ليس بأصل في الإعراب ، كما أنه سكون في الأصل ، والسكون علامة المبنيّ ، أصلٌ في البناء،إلا أنه جعل إعرابا فرعا ، فخُص بما إعرابه فرع، وهو الفعل، ونفهم كذلك أن الجر لا يدخل الأفعال لأنه يكون بعامـل لا

---

(٥١) نحو الفعل : ٢٤ .

(٥٢) نحو المعاني : ٥٢

(٥٣) مجالس العلماء للزجاجي (تحقيق: عبد السلام هارون) ، الكويت (د.ت) : ص ٨٨ .

(٥٤) اللباب : ١ / ٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يصح معناه في الفعل(*).

ولو أننا فهمنا معاني الإعراب بأنها "المعاني المشكلة " على حد تعبير الزجاجي(٥٥) التي تحدث إلباسا(**) في فهم مغزى الكلام ومعناه،لفهمنا حينئذ إصرار البصريين على أن الإعراب إنما هو للأسماء دون الأفعال مع إقرارهم بالمعاني المتواردة على الفعل في الكلام ، دون أن يجعلوا الإعراب أصيلا فيه لبعده عن تلك المعاني المشكلة الأساسية ، ألا وهي الفاعلية و ..إلخ ، ويرفضون أن يكون لتوارد هذه المعاني على الأفعال أثر يذكر في أصالة إعرابه ، فأقصى ما يراد منه أن تكون هذه التغيرات في المعاني سببا في المشابهة للأسماء في الإعراب ، مشاركةً مع أسباب أخرى .

إذن الخلاصة أن تصرف الفعل هو سبب إعرابه ، على الخلاف بين المدرستين، فالبصريون يجعلون هذا التصرف هو الحافزَ لمشابهته الاسم ، ومن ثم الإعراب ، والكوفيون يجعلون التصرف سببا كافيا ومؤهلا للإعراب على سبيل الأصالة لا تبعيةً للاسم .

ويرى أستاذنا الدكتور/ محمد حماسة أن الكوفيين في هذه المسألة كانوا أكثر تمشيا مع طبيعة اللغة إذ رأوا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معا ، وأن رأي البصريين ــ بعدم أصالة الأفعال في الإعراب ــ يلغي دعواهم في الإعراب من كونه مميزا للمعاني وفارقا بينها ، وكان يجب عليهم أن ينظروا في المعاني التي يفيدها إعراب الفعل ، ويجعلوا إعراب الفعل قسما مستقلا بنفسه ، لكنهم صعب عليهم أن تكون للعلامات الإعرابية دلالات أخرى غير دلالة الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فهان عليهم إفراغها من معانيها ، وأن يجعلوا إعراب الفعل غير أصيل وغير حقيقي(٥٦). وهذا رأي من الوجاهة بمكان . إلا أنني قد وضحت ــ فيما أرى ــ ما يمكن أن يكون مقصود النحاة من المعاني التي تختص بالإعراب ، وعليه فإن قولهم لا يقل وجاهة عن رأي أستاذنا .

(*) اللباب : ٦٩/١ ، وقد عقد الزجاجي بابا كاملا في بيان علة ذلك ١٠٧ ــ ١٢٠ . وابن يعيش:١٠/٧.

(٥٥) راجع هامش ٣١ سابقا .

(**) راجع هامش ٤١ .

(٥٦) العلامة الإعرابية : ص٢٣٧ (بتصرف قليل) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ندخل الآن إلى الحديث عن حالات أو ألقاب الإعراب للمضارع :

أولا : الرفـــع :

اختلف النحاة في سبب رفع المضارع ؛ فقد ذهب البصريون إلى أنه يُرفَع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء الذي عمل الرفـــع فـــي المبتـــدأ. واختلف الكوفيون ؛ فالفراء يرى أن عامل الرفـــع فيـــه هـــو تجـــرده مـــن النواصـــب والجوازم[٥٥]. بينما يرجع الكسائي عامل الرفع إلى ما في أوله من الزوائد الأربع[٥٦] .

ويرى صدر الأفاضل الخـــوارزمي أن المضـــارع وضـــع فـــي أول وضـــعه مرفوعا[٥٨]. بينما يرجع الجواري عامل الرفع إلى الإســـناد ، إذ (يكـــون رفـــع الفعـــل المضارع إذا تجرد للإسناد)[٥٩]. أيضا أجد علة البصريين مساوقة لقواعدهم ، وجـــديرة بالقبول ؛ إذ إن المضارع مشابه للأسماء ، وأول حالات الأسماء الرفع كما قال سيـــبويه، والرفـــع في الأسماء مبتدأة بعامل معنوي هو الابتداء . إلا أن كلام الجواري أيضا جيـــد مقبول ، أما كلام الكوفيين فقد أشبعهم البصريون ردا مما يجعلنا نخشى القـــرب منـــه ، ونقول حينئذ " لا مساس " .

ثانيـــا : النصـــب :

قال النحاة إن ناصب المضارع هو أدوات النصب، و" أمها " : " أنْ " التي شابهت " أنَّ " المشددة فعملت عملها ، وحمل باقي أدوات النصب على " أنْ "[٦٠] . ويربط الجـــواري[٦١] بين أدوات النصب، والمعنى الذي يرد أو يراد من المضارع حين نصبه ، وهو التمحض للاستقبال وليس هناك فرق كبير بين المعنيين ، فالنحاة قد قالوا بارتباط معنى الاســـتقبال بالنواصب ، على اعتبار أن ذلك من لزوم وتبعية النصب بالأداة .

---

(٥٥) يصفه ابن مالك بأنه "قول حذاق الكوفيين وبه أقول لسلامته من النقص" شرح الكافية الشافية لابـــن مالك : ١٥١٩/٣.

(٥٦) ابن يعيش : ١٢/٧ .

(٥٧) نحو المعاني : ٥٢ .

(٥٨) التخمير : ٣ / ٢١٨ .

(٦٠) ابن يعيش : ١٥/٧ ، وأسرار العربية : ٢٣٨ ، واللباب : ٢/ ٣٠ .

(٦١) نحو الفعل : ٣٧ ، ونحو المعاني : ٥١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا : الجزم :

الجزم بالأداة عند النحاة ، وهي أسماء ، وحروف[٦٢] ، ويجزم المضارع عند الجوازي بخلوصه لمعنى المضي ، أو الطلب[٦٣] . والنحاة أيضا قالوا بالارتباط بين هذه المعاني والجزم ، ولكن لا على أنها العوامل .

بناء المضارع :

ترى هل هناك داعٍ لطرح مثل هذا السؤال مادمنا نقول إن الأصل في الأفعال البناء ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ؟ أجاب على هذا النحاة من قبل ، حين تحدثوا عن علة بناء المضارع على الفتح لتركبه مع نون التوكيد ، يقول الشيخ يس إن (تركبه علة لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء ، لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعلل ، لكن قال الشهاب القاسمي إنه علة البناء وكونه على الفتح ، وإنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة ، فإذا خرج عنه فكانه خرج من الأصل)[٦٤]. وخلاصة القول في ذلك أن الفعل باتصاله بالنونين خرج في صورته عن مشابهة الأسماء التي بسببها أُعرب ، ولذا عاد إلى البناء .

أخيرا أعود إلى الرأي الأخير في تعليل إعراب المضارع ، وهو رأي صدر الأفاضل الخوارزمي . وقد رأينا أنه قال إن الفعل المضارع معرب لأنه الأصل في الإعراب، والاسم محمول عليه في ذلك . وذلك لأنه وُضِع حين وُضِع في حالة الإفراد معربا ، أما الاسم فلم ينل الإعراب إلا بعد التركيب.

والحقيقة أن المعنى المفهوم المراد من الكلام لا يتأتى من غير تركيب ، وذلك أمر بديهي ،ليس النحاة في حاجة إلى إثباته بقرائن أو أدلة لغوية ، أو منطقية . فهذا أمر مقرر ومنتهى منه سلفا . يقول العكبري لتوضيح ثقل الأفعال : (وأما ثقل الفعل فظاهر ،

---

[٦٢] انظر : ابن يعيش : ٤٠/٧ ، واللباب : ٤٧/٢ ، وأسرار العربية : ٣٣٣ .

[٦٣] نحو المعاني : ٥٢ ،٥٣ ، ونحو الفعل : ٤٩ ــ ٥٣ .

[٦٤] حاشية الشيخ يس على التصريح : هامش ٥٦/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذلك أن لفظه يلزمه الفاعل والمفاعيل من الظرفين ، وغيرهما ، والمصدر ، والحال ، ويدل على حدث وزمان ، ويتصرف تصرفا تختلف به المعاني ، بخلاف الاسم ، فإنه لا يدل إلا على معنى واحد)[٦٥]. وهذا الأمر نفسه أكده الشيخ / خالد الأزهري ، وقال إن (كل الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل)[٦٦]، وأضاف الشيخ / يس على ذلك – توضيحا – أنه (لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه ، بل بالتحقيق كما قال السيد الصفوي : إن الحدث إنما يتوقف على شيء ما يقوم به أو يقع عليه ، وإنما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل ، لا لاحتياجه إليه ، فلذا إذا بني للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما . إذن فدلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما)[٦٧].

بل إن صدر الأفاضل نفسه يؤكد هذا صراحة ، ثم يجعل للفعل شيئا خاصا بوضعه ، ويوضح فكرته بطرحها في شكل سؤال جواب قائلا : (فإن سألت : ما ذكرت من الدليل إن دل على أن إعراب المضارع موجود في حالة الإفراد ، ها هنا ما يدل على انه غير موجود فيها ؛ وذلك أن الإعراب لا يكون إلا في حالة التركيب(*) ، وحالة الإفراد غير حالة التركيب. أجبت : نعم . إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه، لكن : لِمَ قلتَ بأن حالة إفراد المضارع غير حالة تركيبه ؟ وهذا لأن المضارع في حالة إفراده تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه ، فتكون الحالتان واحدة ضرورة ، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب ، وفي حالة الإفراد وقع إصدار المضارع ، وهو فعل [يقصد : أنه مفرد] فيقع أيضا إصدار التركيب)[٦٨].

وقبل الإجابة عن كلام الخوارزمي نستطلع ما قاله النحاة بخصوص الإعراب قبل التركيب وجودا أو عدما ، قال الفاكهي (اختُلف في الأسماء قبل التركيب ، فقيل مبنية ؛

---

[٦٥] اللباب : ١/ ٧٨ .

[٦٦] التصريح على التوضيح : ١ / ٥٩ .

[٦٧] حاشية الشيخ يس على التصريح : ٥٩/١ .

[٥] قال السيوطي في المزهر (٤٥/١) : [المركب في الحقيقة إنما هو الإسناد] .

[٦٨] التحبير : ٣ / ٢١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لوجود الشبه الإهمالي فيها ، لأنها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك . وقيل معربة حكما ، وقيل موقوفة لعدم المقتضى للإعراب ، وسبب البناء)[٦٩]. وقال قوم : (كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب مع أنهم صرحوا بأن الأصل في الأسماء الإفراد فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل ؟ فالجواب : أن غرض الواضع من الأسماء استعمالها مركبة ، فكأنه هو الأصل ، فإفرادها وإن كان هو الأصل بالنظر للوضع ، لكنه صار خلاف الأصل بالنظر على غرض الواضع)[٧٠]. وهذا الكلام قريب من قول صدر الأفاضل الخوارزمي عن الأفعال ؛ إن الواضع وضعها حين وضعها مركبة في حالة الإفراد . وقد صرح الفاكهي أن الخلاف في الأفعال قبل التركيب ــ مثل الخلاف مع الأسماء ــ محل تأمل[٧١].

وبالنظر لما سبق الآن من اختلاف النحاة في الأسماء بوجه خاص قبل التركيب ، يتضح معنى ما قاله الدكتور / محمد حماسة ــ تعليقا على رأى صدر الأفاضل وإن لم يسمه ــ : (و قد ذهب بعض النحاة المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع . وكان رأي هؤلاء المتأخرين رد فعل لمغالاة البصريين في دعواهم أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيتها في الأفعال)[٧٢] .

وإن كنت ــ بحق ــ أجد لقول الخوارزمي ــ إن الإعراب للأفعال إنما هو بالأصالة ، لأنها تعرب قبل التركيب ، بينما الأسماء لا تنال الإعراب إلا بعد التركيب ــ صدى في نفسي ؛ فرأيه هذا من الوجهة العملية التدريسية مقبول ، وصحيح ؛ إذ إننا إذا

---

(٦٩) شرح الفاكهي على القطر : ١/ ٤٣ . بل إن هناك من بالغ فقال عن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بعد التركيب [غير مبني ، إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه ، وسموه " خصيا " والذي ذهبوا إليه فاسد ، ؛ لأنه معرب عند قوم ، مبني عند آخرين ، على أن تسميتهم إياه خصيا خطأ لأن الخصي ذكر حقيقة ، وأحكام المذكورة ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه " خنثى "] . انظر اللباب : ١/٦٧ .

(٧٠) حاشية يس على التصريح : ١ /٤٧ .

(٧١) الفاكهي على القطر: ١ / ٤٣ .

(٧٢) العلامة الإعرابية في الجملة : أستاذنا الدكتور /محمد حماسة عبد اللطيف ،دار غريب ، القاهرة، ٢٠٠١ : ص ٢٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قلنا : " لم يسمعْ " لن يقرأها عربيٌ إلا بجزم الفعل ، أي بتسكين العين آخره ، من دون تركيب ، ومن هنا فإنني لا أملك إلا أن أقر بتأييدي لرأي صدر الأفاضل هذا .

صيغة (فاعل) :

رأينا فيما مضى – (هامش ٨) – أن الكوفيين يقسمون الفعل على ثلاثة أقسام مثل البصريين ، إلا أنهم اختلفوا فى ماهية هذه الأقسام ومن ذلك " الفعل الدائم " وهو الحال ، وهو قائم وذاهب وأشباههما . فهم يجعلون ما تعارف عليه البصريون باسم الفاعل فعلاً دائماً ، أو دالاً على الحال ، ولا يسمونه اسماً . فيقولون : هو فعل دائم ؛ لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب . فيقال : قائمٌ قياماً، وضاربٌ زيداً . والبصريون يجعلونه اسماً ، ويعملونه لمضارعته الأفعال . قال المبرد : " المضارعة حصلت فى أصل البنية ، لا فى الموقع الإعرابى " [٧٣] والكوفيون لا يرون إعمال اسم الفاعل عمل الفعل على أن ذلك من قبيل مشابهته للفعل ، وأنه فرع عليه فى العمل ، بل هو – كما رأينا – فعل صريح لديهم ، ونعتوه بالفعل الدائم . ومما ورد بذلك (أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال : " قال لى أبو العباس [يقصد : ثعلب] : كيف تقول : مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته بخفض قائم ورفع الأب . فقال لى : بأى شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم . فقال : أو ليس هو عندكم اسماً ، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه)[٧٤] .

وممن تابع الكوفيين فى رايهم هذا صدر الأفاضل الخوارزمى ، فقد رأى أنه فعل مضارع وإن أخذ شكل الاسم (؟!) ويعترض على تحليل النحويين لمثل قولنا " أقائم الزيدان ؟ " يقول الخوارزمى : (ذكر النحويون أن أقائم فى قولك أقائمٌ الزيدان مرتفع بالابتداء ، والزيدان مرفوع بأنه فاعل هذه الصيغة وهو قائم ، والخبر محذوف . وهذا الكلام عليه سمة الفساد ، وقبل أن أبين فساده أصلحه وألم شعثه بقدر ما يمكن ، ثم أمزقه

---

[٧٣] انظر : مجالس العلماء للزجاجى ، رقم (١٥٦) ، ص ٣٤٩ .

[٧٤] السابق : ص ٣١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالاعتراض تمزيقاً ... ألا ترى أنه لا فرق من حيث تمام الكلام بين قولك : أقائمٌ الزيدان و أيقوم الزيدان ؛ لأن الصفة فى الأصل معناها قريب من معنى الفعل المضارع ، لا يفوتها شيء سوى أن الفعل المضارع يتعرض للحدوث والتجدد ، والصفة لا تتعرض له، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت معرضة أيضاً ، ألا ترى أن قولك أقائم الزيدان معناه : أقائمٌ الزيدان أم غير قائمين ، وفيه إيماء إلى أن القيام مما يحدث ويتجدد ، فيصير القائم هاهنا من قبيل ما يحدث ويتجدد ؛ لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميزه وافرزه عن بقية معانى الصفة ، ألا ترى أنه إذا عرف قيام زيد تبعه معرفة كونه قائماً ... فعلم أن الصفة متى ورد عليها الاستفهام نزل منزلة المضارع ، فتكون رفعتُه كرفعته ... فإن سألت : فإذا كان فعلاً فما هذا التنوين ؟ أجبت : إنه اسم من وجه فعل من وجه ، أما أنه فعل من وجه فلأنه يتعرض للحدوث والتجدد ، ورفعته كرفعة المضارع ، وأما أنه اسم من وجه فلأنه وإن كان يتعرض للحدوث والتجدد ولكن لا من حيث صيغته) [٧٥] .

وكلام الكوفيين وصدر الأفاضل هنا مقتصر على المعنى فقط ، وهذا ما لم يرفضه البصريون ، ولكنهم لم يعولوا على المعنى وحده ، قال ابن يعيش : (واعلم أن قولهم : أقائمٌ الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى . إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام ؛ لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى . فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقائم مبتدأ ، والزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة) [٧٦] .

وعند الحديث عن مثل زيداً ضربته واشتغال العامل المذكور عن الاسم المتقدم بنصبه ضميره ، يذكر ابن يعيش رأى الكوفيين القائل بنصب الاسم المتقدم بنفس الفعل المذكور فى الجملة بعده (وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه ، وهو قول فاسد ؛ لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى

---

[٧٥] التخمير : ١/ ٢٧٠ - ٢٧٣

[٧٦] شرح ابن يعيش : ١/ ٩٥ ، وانظر اللباب : ١/ ١٣٤- ١٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن الظاهر والمضمر هاهنا غيران من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية) [٧٧].

وكذا يؤكد السهيلى اسمية صيغة فاعل مثل قائم وقائل وشبههما وعملهما باعتمادهما على أشياء قبلهما (فاسم الفاعل اسم محض ، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل ، إذ كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد ، ومرقد ، ومروحة ، ومغرفة. ولكن إنما نعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان فى موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه)[٧٨] .

وقال أحمد الجوارى (ومما يلاقى الفعل ويعمل عمله فى كثير من الأحيان ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل ، ... ومذهب أهل الكوفة فى نعته بالفعل الدائم ؛ لأن جانب الاسمية فيه بيّن لا مراء فيه ، بدليل نقله إلى العلمية كخالد وعامر ونحو ذلك ، ووقوعه موقع المسند إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، واتصاله بأل)[٧٩] .

إذن مسألة اسمية صيغة فاعل بيّنة والقول بفعليتها لا يبعد عن الغرابة بمكان . ويبقى ما قاله البصريون من أن اسم الفاعل محمول على الفعل المضارع فى العمل . وذلك كما يقتضيه العدل والحكمة فى اللغة ، فكما أن المضارع شابه الأسماء فأعرب ، كذا اسم الفاعل لما شابه المضارع عمل عمله ، فرفع فاعلاً ، ونصب مفعولاً .

قال الأخفش سعيد بن مسعدة للمازنى : (أليس لما شبهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلت ما زيد قائماً ، كما نقول : ليس زيدٌ قائماً ، شبهنا أيضاً ليس بما فى بعض المواضع فقلنا : ليس الطيب إلا المسك ، ومثل هذا كثير)[٨٠] .

وهذه سنة موجودة فى اللغة الفصحى ، فـ (ليس فى العربية شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر ، إلا جاز حمل الآخر عليه فى بعض الأحوال)[٨١] .

---

[٧٧] ابن يعيش : ٢/٣٠ – ٣١ ، وانظر فى الحرص على اللفظ : رصف المبانى للمالقى: ٢٢٩ – ٢٣٠.

[٧٨] نتائج الفكر : ص ٤٢٥ . وانظر الإنصاف : ١/٥٥ .

[٧٩] نحو القرآن : ص ٧٦ . وإن كان هناك رد عليه فيما ذكر من علل لا داعى لها الآن .

[٨٠] مجالس العلماء للزجاجى : رقم (١٤٢) ، ص ٣١٣ .

(٨١) السابق : ص ٣١٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا نفسه ما أكده ابن جني ، وجعلها سنة للعرب في لغتهم ، يقول : (وهذه عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة ، إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما ، قابلوا ذلك بل يعطوا المأخوذ حكماً من أحكام صاحبه [الأخذ] عمارة لبينهما ، وتتميماً للشبه الجامع بينهما ، وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوا ، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه) [٨٢] .

نخلص مما سبق إلى الأمور الآتية :

- أن التقسيم الثلاثي الذي وضعه النحاة للكلام في العربية مقبول ، ومناسب لطبيعة اللغة ، فالكلمة إما اسما ، أو فعلا ، أو حرفا .
- كذا تقسيم الفعل إلى ماض ، وأمر ، ومضارع أو فعل الحال ، مقبول ، بالمعنى الذي كانوا يقصدونه من فعل الحال ، وهو " فعل ذو أجزاء يتصل بعضها ببعض، كالصلاة والأكل ونحوهما ، وهذا يعقل فيه الحال قسما ثالثا ؛ لأنه يشار إليه وهو متشاغل به لم يقضه ويفرق بين حاله الآن وحاله قبل الشروع وبعد الفراغ .
- يتفق المعنى الذي أورده البصريون لأصالة الأسماء في الإعراب مع ما يقصدونه من معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ، إذ إن مقصدهم هو أمن اللبس الذي من الممكن حدوثه فيما لو لم يعرب الكلام ويعرف فاعله من مفعوله . فهم لا يقصدون توارد أي معاني على الكلمة ليحكم بأصالة أو أحقية الإعراب لها . وإنما قصدهم إلى إزالة الإلباس .
- لا يختلف البحث مع رأى صدر الأفاضل القائل بأن الفعل المضارع معرب من دون تركيب ، لأن نصبه وجزمه بأداة لا تستلزم تركيباً لتعمل فيه النصب أو الجزم .
- يتفق البحث مع البصريين القائلين باسمية اسم الفاعل وعمله لمشابهته الفعل بناءً على تقارض الصيغ المعمول به سنة متبعة فى لغتنا الجميلة .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

---

(٨٢) الخصائص : ١ / ٦٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثـــبت المراجـــــع

١) أسرار العربية لأبى البركات بن الأنبارى (تحقيق / محمـد بهجـة البيطـار) مطبوعات المجمع العلمى العربى ، دمشق (د . ت) .

٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف (تحقيق / محمد محيى الدين عبـد الحميـد) دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣) التخمير فى شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمى (تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين) دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة عيسى الحلبـى ، القاهرة (د . ت) .

٥) حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر (مطبوع على هامش شرح الفاكهى) الطبعة الثانية ، ١٩٧١ .

٦) الخصائص لابن جنى (تحقيق / محمد على النجار) الهيئة المصـرية العامـة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ .

٧) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى (تحقيق / أحمد محمد الخراط) مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق (د . ت) .

٨) شرح الفاكهى لقطر الندى ، مصطفى الحلبى ، القـاهرة ، الطبعـة الثانيـة ، ١٩٧١.

٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك (تحقيق د / عبد المـنعم أحمـد هريـدى) دار المأمون للتراث ، المملكة العربية السعودية (د . ت) .

١٠) شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى (كل جزء بمحقـق مختلـف) الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، ودار الكتب المصرية ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٨ .

١١) شرح مفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، (د . ت) .

١٢) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث للدكتور / محمد حماسة عبـد اللطيف ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٣) علل النحو لأبى الحسن الوراق (تحقيق / محمود نصار) ، دار الكتب العلمية ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ .
١٤) كتاب سيبويه (تحقيق / عبد السلام محمد هارون) ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى (د . ت) .
١٥) اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى (تحقيق / غازى مختار طليمات) ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
١٦) مجالس العلماء للزجاجى (تحقيق / عبد السلام محمد هارون) الكويت (د . ت).
١٧) المزهر للسيوطى (تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين) ، المكتبة العصرية، صيدا ، لبنان ، ١٩٨٧ .
١٨) نتائج الفكر للسهيلى (تحقيق / د . محمد إبراهيم البنا) مطبوعات جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٩٧٨ .
١٩) نحو الفعل لأحمد عبد الستار الجوارى ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٢٠) نحو القرآن لأحمد عبد الستار الجوارى ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، بغداد (د . ت) .
٢١) نحو المعانى لأحمد عبد الستار الجوارى ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، بغداد ، ١٩٨٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner